المجلس التنفيذي
الدورة الحادية والأربعون بعد المائة
روما، 24 أبريل/نيسان 2024

محاضر الاجتماع الثاني والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

الوثيقة: EB 2024/141/R.18
بند جدول الأعمال: 10(ج)
التاريخ: 19 أبريل/نيسان 2024
التوزيع: عام
اللغة الأصلية: الإنكليزية
للعلم

الأسئلة التقنية:

Advit Nath
المدير والمراقب المالي
شعبة المراقب المالي
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

كلوديا تن هاف
سكرتيرة الصندوق
مكتب سكرتير الصندوق
البريد الإلكتروني: c.tenhave@ifad.org

محاضر الاجتماع الثاني والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

1- انعقد الاجتماع الثاني والسبعون بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات في 3 أبريل/نيسان 2024 بطريقة مختلطة.

2- وحضر الاجتماع أعضاء اللجنة الذين يمثلون الأرجنتين، والصين، وألمانيا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وحضر الاجتماع أيضا كل من نائبة الرئيس المساعدة والمستشارة العامة، مكتب المستشار العام؛ ونائب الرئيس المساعد، كبير الموظفين والمراقبين الماليين، دائرة العمليات المالية؛ ونائب الرئيس المساعد وكبير موظفي المخاطر، مكتب إدارة المخاطر المؤسسية؛ ونائب الرئيس المساعد، دائرة إدارة البرامج؛ والمدير والمراقب المالي، شعبة المراقب المالي؛ ومدير مكتب المراجعة والإشراف؛ ومدير شعبة سياسات العمليات والنتائج؛ وسكرتيرة الصندوق، مكتب سكرتير الصندوق؛ ورئيسة مكتب الشؤون الأخلاقية؛ وعدد من موظفي الصندوق الآخرين.

البند 2 من جدول الأعمال - اعتماد جدول الأعمال (AC 2024/172/R.1/Rev.1) - للموافقة

3- جرت الموافقة على جدول الأعمال المنقح مع إدراج بعض البنود تحت بند "مسائل أخرى" على النحو التالي:

- تحديث بشأن تقييم الاستراتيجية المالية للصندوق حتى عام 2030 وما بعده؛
- تحديث بشأن الالتزامات وبرنامج القروض والمنح والموارد ذات الصلة لعام 2024.

4- وأُشير إلى أنه وفقا للممارسة المتبعة، سيجري النظر في تقريرَي مراجعة داخلية في جلسة مغلقة على النحو الوارد أدناه:

- تقرير المراجعة الداخلية لبعثة الإشراف على البرنامج القطري في غانا - الوثيقة IAR/23/19.
- تقرير المراجعة الداخلية عن النتائج الشاملة لعمليات مراجعة بعثات الإشراف على سبعة برامج قطرية في كوبا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والهند، ومدغشقر، وملاوي، والنيجر والسودان - الوثيقة IAR/23/20.

5- وعلاوة على ذلك، جرى التأكيد على أنه سيُنظر في البند 4 (ج) من جدول الأعمال - تحديث بشأن تعيين مدير مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق - في جلسة مغلقة.

البند 3 من جدول الأعمال – القوائم المالية للصندوق - للاستعراض

(أ) استعراض القوائم المالية الموحدة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، بما في ذلك تقرير تصديق الإدارة وشهادة المراجع الخارجي المستقل بشأن فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي (بما في ذلك جلسة مغلقة مع المراجع الخارجي، إذا اقتضى الأمر) (AC 2024/172/R.2 + Add.1 + Add.2 + Add.3)

(ب) الاستعراض الرفيع المستوى للقوائم المالية للصندوق وحده لعام 2023 (AC 2024/172/R.3)

6- عرضت الإدارة هذا البند من جدول الأعمال مشيرة إلى رأي المراجعة غير المشفوع بتحفظات الذي أبداه المراجع الخارجي بشأن القوائم المالية الموحدة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023. وبالنسبة للسنة المالية 2023، أكدت الإدارة الفعالية التشغيلية لجميع الضوابط الداخلية الرئيسية على الإبلاغ المالي في تقرير تصديق الإدارة مع شهادة مستقلة من المراجع الخارجي.

7- وحددت الإدارة العوامل الرئيسية للوضع المالي للصندوق وأبلغت عن النتائج، وأشارت إلى أنه على الرغم من التقلبات، فإن الوضع المالي العام يُعتبر سليما، حيث تبلغ قيمة الأصول الموحدة للصندوق 11.7 مليار دولار أمريكي، ويجري رصد الجدوى على المدى الطويل عن كثب. وأُشير إلى أنه في نهاية ديسمبر/كانون

الأول 2023، كانت جميع النسب المالية تندرج ضمن عتبات سياسة الصندوق وأن سيولة الصندوق كانت كافية لتمويل احتياجات الصرف. وأُشير أيضا أنه من أجل تحسين الإفصاح، فقد جرت إعادة صياغة بيان التدفق النقدي.

8- وقدم المراجع الخارجي تفاصيل حول أعمال المراجعة التي جرى الاضطلاع بها كجزء من مراجعة القوائم المالية.

9- وطلب أعضاء اللجنة بعض التفاصيل الإضافية حول اتجاهات القروض المتعثرة والتعرض لها؛ ونسبة تمويل خطة التغطية الطبية ما بعد الخدمة؛ والاتجاهات الخاصة بسداد القروض. كما طلبوا بعض التوضيحات بشأن المعدلات المتعلقة بالديون ومستوى السيولة ودخل استثمار القروض.

10- وقدمت الإدارة إجابات على جميع الأسئلة المطروحة، بما في ذلك المزيد من التفاصيل حول خدمة الديون والخبرة الحالية بشأن المتأخرات. وأضافت الإدارة أن المؤسسة تحتفظ باحتياطي كافٍ لمعالجة الأوضاع السلبية في جودة الائتمان. وأشارت إلى أن خطة التغطية الطبية ما بعد الخدمة قد جرى تمويلها بالكامل من الناحية الاكتوارية، وأنه جرى في عام 2023 توسيع التغطية لتشمل أيضا الموظفين بموجب عقود وطنية. وأُشير إلى أن بعض النسب تأثرت بزيادة التزامات الاقتراض. وأوضحت أنه خلال الفصل الأخير من عام 2023، جرى تحصيل مساهمات إضافية ومدفوعات سداد قروض مما أدى إلى توليد أرصدة سيولة أعلى على النحو المبلغ عنه في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2023. وأشارت الإدارة أيضا إلى أن أوضاع السوق في عام 2023 ولدت حجما أكبر من دخل فوائد القروض.

11- ولاحظ الأعضاء أن هذه هي المرة الأولى التي سيجري فيها تقديم القوائم المالية إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها، مما يعني أن الصندوق أصبح الآن متوائما مع أفضل الممارسات.

12- **النتيجة والمتابعة**: اعتُبر أن الوثيقة AC 2024/172/R.2 وضمائمها قد استُعرضت وسيجري تقديمها إلى دورة المجلس التنفيذي القادمة للموافقة عليها. وأُشير إلى الوثيقة AC 2024/172/R.3 وستُقدم إلى المجلس للعلم.

البند 4 من جدول الأعمال – مكتب المراجعة والإشراف - للاستعراض

(أ) التقرير السنوي عن أنشطة مكتب المراجعة والإشراف لعام 2023 واستعراض مدى كفاية آليات الإشراف الداخلي - (AC 2024/172/R.4 + Add.1 + Add.2)

13- قدم مكتب المراجعة والإشراف تقريرا عن أنشطة المراجعة الداخلية والتحقيقات في عام 2023. ولا تزال أعمال المراجعة التي يضطلع بها مكتب المراجعة والإشراف تسلط الضوء على التحديات التي تواجه الصندوق في الإشراف على البرامج القطرية في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاع، في حين لوحظت تحسينات في القدرات والضوابط الأساسية، لا سيما فيما يتعلق بالتوريد في المشروعات. وبالمثل، يستمر تعزيز الضوابط لاستيعاب الزيادة في حجم المكاتب القطرية وعددها. ولوحظ أن النتائج الإيجابية المتعلقة بمراجعة عملية الأعمال المؤسسية تشير إلى سلامة بيئة الرقابة العامة.

14- وقدم مكتب المراجعة والإشراف تفاصيل بشأن معدل تلقي الادعاءات مشيرا إلى ارتفاع عدد الحالات المبلغ عنها في عام 2023. ويدل ذلك على اليقظة والقدرة المحسّنة للشُعب التشغيلية على الكشف عن الحالات، والجهود المعززة للتوعية بمكافحة الفساد، والصورة الأوضح لقنوات الإبلاغ في الصندوق، وقرب الموظفين من المستفيدين والمبلغين المحليين نتيجة للامركزية. وكما كان الحال عليه في السنوات السابقة، كانت معظم الادعاءات خارجية بطبيعتها، وتعلقت بأنشطة التوريد في المشروعات وإدارة العقود. وفي عام 2023، قام مكتب المراجعة والإشراف بإتمام أكبر عدد من القضايا، وأصدرت لجنة الجزاءات في الصندوق 14 عقوبة. وأشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أن اتجاه التلقي الأبطأ قليلا في عام 2024 قد يكون مؤشرا مبكرا على

أن فوائد القدرة الوقائية والضوابط الأقوى في الصندوق قد بدأت بإحداث أثر. وأُشير إلى أنه خلال عام 2023، جرى إتمام الاستعراضات الخارجية المستقلة لكل من وظائف الإشراف في مكتب المراجعة والإشراف وعمله في التحقيقات والمراجعة الداخلية. وأبرز كلا الاستعراضين قيام مكتب المراجعة والإشراف بعمله بما يتماشى مع أفضل الممارسات المهنية.

15- ورحب أعضاء اللجنة بالتقرير وأحاطوا علما بالاختتام الناجح لاستعراضَي المراجعة الخارجيَين. وطلب الأعضاء بعض التوضيحات بشأن تصنيف مخاطر نتائج المراجعة، وأشاروا إلى عدم وجود أية تقييمات "غير مرضية" مؤخرا وانخفاض عدد الحالات الداخلية. وطلب أعضاء اللجنة أيضا تفاصيل حول كيفية معالجة التوصيات الناشئة عن التقييم الخارجي لجودة المراجعة الداخلية. كما طُلبت توضيحات حول تأثير سياسة تنقل الموظفين على مكتب المراجعة والإشراف، وحول المسائل المتعلقة بالإشراف وبنود إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق وحول عدد ادعاءات حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين.

16- وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أن تصنيف غير مُرضٍ يتعلق بالحالات التي تفشل فيها الضوابط الأساسية بشكل كبير. وجرى التوضيح أن عمليات المراجعة الأخيرة لم تسلط الضوء على مثل هذه النتائج وأن الإدارة تتخذ تدابير هامة لتصحيح جميع المشاكل التي يجري تحديدها والتخفيف من حدتها. ولوحظ أن مخاطر التوريد لا تزال قائمة ولكنها آخذة في التحسن وأنه يجري توجيه تركيز المراجعة من خلال تدفق الأموال إلى الشركاء المنفذين. ويعتمد مكتب المراجعة والإشراف نهجا قائما على المخاطر، ويعتبر الامتثال أحد الأهداف الأساسية لعمليات مراجعة المكاتب القطرية للصندوق من أجل توفير ضمانات باتباع القواعد والإجراءات المؤسسية في تطور عملية اللامركزية وتفويض السلطات. وأشار مكتب المراجعة والإشراف أيضا إلى أن التخطيط الاستراتيجي لخطة عمل مكتب المراجعة والإشراف سيتضمن إجراءات لمعالجة توصيات التقييم الخارجي للجودة ذات الصلة. وفيما يتعلق بأنشطة التحقيقات ومتابعة حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، أُشير إلى أن مكتب المراجعة والإشراف حافظ على تعاون وثيق وفعال مع مكتب الشؤون الأخلاقية لمعالجة هذه الحالات. وبالإضافة إلى ذلك، يعني إطار عمل الصندوق كمؤسسة مالية دولية أن موظفيه يعتبرون أقل تعرضا للاستغلال والانتهاك الجنسيين مقارنة بوكالات الأمم المتحدة الأخرى التي يتفاعل موظفوها مع المستفيدين. وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أن سياسة تنقل الموظفين تخضع حاليا لإعادة التقييم. كما جرى توضيح أنه من المطلوب تحديد بنود إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي ومؤشرات الأداء الرئيسية في وثائق المشروعات.

17- **النتيجة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت وستُنشر على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء على أن يقتصر الوصول على ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي فقط.

(ب) تعديل ميثاق مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق (AC 2024/172/R.5)

18- قدم مكتب المراجعة والإشراف وثيقة سلطت الضوء على أن التغيير الرئيسي في ميثاق مكتب المراجعة والإشراف يتعلق باستحداث حد أقصى لتعيين مدير مكتب المراجعة والإشراف. ويمثّل هذا التغيير أفضل الممارسات، كما أنه كان مقترحا في التقييم الخارجي للجودة. ولوحظ أن التغييرات الأخرى تتعلق بالمواءمة مع المصطلحات الجديدة وفقا لإطار الممارسات المهنية الدولية لمراجعة الحسابات الداخلية الصادر عن معهد مراجعي الحسابات الداخلية.

19- **النتيجة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت بدون أية أسئلة وستُقدم إلى دورة المجلس التنفيذي المقبلة في شهر أبريل/نيسان للتأكيد.

البند 5 من جدول الأعمال – مكتب الشؤون الأخلاقية في الصندوق - للاستعراض

(أ) التقرير السنوي عن أنشطة مكتب الشؤون الأخلاقية في الصندوق لعام 2023 - (AC 2024/172/R.6)

20- قدم مكتب الشؤون الأخلاقية تقريره السنوي الأول بشأن ميثاق مكتب الشؤون الأخلاقية على النحو المتفق عليه. ووفر التقرير تفاصيل عن الأنشطة الرئيسية، والإنجازات والاتجاهات. وأُشير أيضا إلى إنشاء وظيفة جديدة من الفئة الفنية ف 3 لتعزيز الفريق. وأظهرت إحصائيات عام 2023 تسارعا في المشاورات التي أجراها الموظفون والاستشاريون مع المكتب. وأُشير أيضا إلى أن المكتب يستكشف طرقا جديدة لإتمام مهمته باستخدام منصات ابتكارية.

21- ورحب أعضاء اللجنة بالتقرير وطلبوا تفاصيل حول قنوات الاتصال الابتكارية الجديدة؛ والأسباب الكامنة وراء الزيادات في المسائل التي يعالجها المكتب؛ والاتجاهات المتعلقة بالتحرش الجنسي.

22- وأوضح المكتب أن سياسة الباب المفتوح التي ينتهجها المكتب وتعزيز الإبلاغ المجهول الهوية ييسّران التواصل. وأُشير إلى أن المكتب يعمل على المستوى القطري بشكل وثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمديرين القطريين.

النتيجة والمتابعة: اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت، وستُنشَر لينظر فيها ممثلو الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي من أصحاب حقوق الوصول المقيّد.

(ب) تحديث عن نهج الصندوق في التطرق لاستراتيجية الأمم المتحدة لمنع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها (AC 2024/172/R.7)

23- قدم المكتب بند جدول الأعمال مشيرا إلى إتمام خطة العمل للفترة 2022-2023. وأُشير أيضا إلى أن تركيز المكتب في عام 2023 ينصب على استعراض سياسة منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها وتعزيز سياسة عدم التسامح مطلقا في الصندوق. وعلاوة على ذلك، وبفضل التعاون مع وحدة التغيير والإيصال والابتكار، أُنشِئ "خط مساعدة سري للغاية". وبالإضافة إلى ذلك، أجرى المكتب تحقيقا في العلوم السلوكية حول العوائق التي تجري مواجهتها عند الإبلاغ عن مثل هذه الحالات. وأشار المكتب أيضا إلى تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف الصادر في مارس/آذار 2024، والذي أوصى بأن يواصل الصندوق تعزيزه للنهج المتبع في التعامل مع سوء السلوك الجنسي. وفي هذا السياق، سيجري تعزيز فريق الشؤون الأخلاقية بوظيفة إضافية من الفئة الفنية ف 3، والتي سينصب تركيزها على منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها.

24- ورحب أعضاء اللجنة بالتحديث وطلبوا تفاصيل عن برامج التدريب؛ وتعزيز التدابير لتحسين نهج منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ والاتفاق على مستوى الإدارة.

25- وأوضح المكتب أن التدريبات إلزامية ومدرجة في دورة تقييم الأداء. وجرت الإشارة إلى أن المشروعات التجريبية قد أُجريت في أمريكا اللاتينية وتضمنت تقييما سلوكيا لفهم القيود والأسباب التي دفعت الموظفين إلى الإبلاغ عن حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. ووجد المكتب أنه في كثير من الحالات لم يكن الموظفون على علم بآليات الإبلاغ أو لم يشعروا بالثقة في استخدامها. وأوضح المكتب أنه يدعم الإدارة في تطوير الاتفاق.

26- **النتيجة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت وستجري مشاركتها مع المجلس التنفيذي لاستعراضها عبر الإنترنت.

البند 6 من جدول الأعمال – مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الثالث والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات (AC 2024/172/R.8) – للاستعراض

النتيجة والمتابعة: اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت من دون أية تغييرات.

البند 7 من جدول الأعمال – مسائل أخرى

(أ) تحديث بشأن تقييم الاستراتيجية المالية للصندوق حتى عام 2030 وما بعده

27- قدمت الإدارة تحديثا بشأن التقييم الجاري للاستراتيجية المالية للصندوق. وأُشير إلى أن الصندوق شرع في عام 2018 في إجراء تحول في هيكليته المالية، الأمر الذي تمخض عن حصوله على تصنيفين من فئة +AA، وتنفيذ إصدارات سوق رأس المال. ولوحظ أن التقييم الخارجي سيدعم الصندوق في ضمان استخدام أمواله وقائمة الموازنة فيه وموارده بكفاءة وفعالية لتحقيق أهدافه الاستراتيجية والتشغيلية والمالية حتى عام 2030 وما بعده، وذلك بهدف تحسين القدرات بطريقة سليمة ماليا. ولوحظ أيضا أن التقييم سيحدد مجالات التحسين في الإطار المالي للصندوق، بما في ذلك مخاطر إدارة الأصول والخصوم، وكفاية رأس المال، وسياسة السيولة. وسيُستكمل التقييم بتحليل لاستراتيجية التمويل بهدف اقتراح أدوات مالية بديلة لزيادة رأس المال. وسيوفر التقييم الخارجي خيارات وتوصيات بشأن الاستراتيجية المالية لينظر فيها الصندوق والمجلس التنفيذي، في حين ستُجري الإدارة محادثات استراتيجية مع الدول الأعضاء في الاجتماعات المقبلة للجنة مراجعة الحسابات ودورات المجلس التنفيذي.

28- **النتيجة والمتابعة:** رحب أعضاء اللجنة بالتحديث وبالمشاركة مع الدول الأعضاء.

(ب) تحديث بشأن الالتزامات وبرنامج القروض والمنح والموارد ذات الصلة لعام 2024

29- قدمت الإدارة تحديثا عن تنفيذ البرنامج لعام 2024. وأُشير إلى أنه في عام 2024، بقي مبلغ إجمالي قدره 1.998 مليار دولار أمريكي للموافقة عليه من أجل تحقيق التزامات برنامج القروض والمنح للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وهو يتضمن 31 مليون دولار أمريكي في شكل منح عادية و1.97 مليار دولار أمريكي في شكل تمويل لمشروعات من موارد التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وأشارت الإدارة إلى أن التنفيذ في عام 2023 كان أقل من المتوقع ويرجع ذلك في المقام الأول إلى حالات التأخير في اللحظة الأخيرة في عمليات الموافقة الحكومية، والتي غالبا ما ترتبط بانكماش الاقتصاد العالمي والانتخابات وعدم الاستقرار السياسي. وبحلول نهاية سبتمبر/أيلول 2024، يخطط الصندوق للموافقة على تمويل مشروعات بقيمة 1.98 مليار دولار أمريكي من جميع دورات تجديد الموارد، ويشمل ذلك 34 مشروعا/برنامجا جديدا و19 تمويلا إضافيا. كما وضعت الإدارة تدابير طوارئ للحد من المخاطر التي تهدد التنفيذ في عام 2024.

30- وطلب أعضاء اللجنة بعض التفاصيل المتعلقة بحجم حالات التأخير في عام 2023.

31- وأشارت الإدارة إلى أن ذلك يشمل 13 مشروعا بقيمة تبلغ 383 مليون دولار أمريكي تقريبا وأن حالات التأخير ترجع إلى الانكماش الاقتصادي العالمي الذي جعل البلدان أكثر ترددا فيما يخص الاقتراض، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الكبير على صعيد الانتخابات والتغييرات في الحكومات.

32- **النتيجة والمتابعة:** أُحيط علما بالتحديث.